

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

في صعيد مصر

(دراسة نظرية تحليلية)

أ. محمود بكار عبد التواب مجلي

معيد بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة بني سويف





المستخلص:

لقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلى التنمية الشاملة، ثم إلى التنمية البشرية، ومنها إلى التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيراً التنمية المستدامة، والمتتبع بدقة لمسيرة التطور في الفكر التنموي، يعلم أنه لم يحظي مفهوم باهتمام محلي وعالمي قدر ما حظي مفهوم التنمية المستدامة، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في محافظات صعيد مصر، وكذلك تناول المقاييس المرتبطة بهذا البعد والمؤشرات التي يتم من خلالها قياس البعد الاجتماعي.

وأسفرت الدراسة عدة نتائج وأبرزها هناك قصور واضح فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر وذلك نتيجة لعدم الاهتمام الكافي بمحافظات الصعيد، وارتفاع مؤشر الفقر في صعيد مصر وخاصة في محافظتي أسيوط وقنا، وتعد محافظة المنيا أفضل محافظات الصعيد حيث تقل فيها نسبة الفقر عن غيرها من باقي المحافظات، كما أنها أكبر المحافظات من حيث عدد السكان، ارتفاع نسبة الفقر والأمية وتدني مستوى المعيشة والدخل في ريف صعيد مصر مقارنة بالحضر، كما توجد أعلى نسبة وفيات للأطفال تحت سن خمس سنوات في محافظة أسيوط، كذلك ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظة بني سويف بين السيدات المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة مقارنةً بباقي محافظات الصعيد، كما تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في صعيد مصر ٢٤% من إجمالي عدد العاطلين في مصر، ونسبة السكان ٢٩% من إجمالي عدد السكان.

كلمات مفتاحية

التنمية، التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي، صعيد مصر.



Abstract

The concept of development has changed over time, it is economic development, social development and political, cultural and environmental to me, and from there to the overall development, and then to human development, including the sustainable human development, and human development, and finally sustainable development. Orbiter and accurately to the development process in the development of thought, knows it has not favored the concept of local and global concern as much as I enjoyed the concept of sustainable development, this study aimed to examine and analyze the social dimension of sustainable development in the provinces of Upper Egypt, as well as taking measures associated with this dimension and indicators by which to measure the social dimension.

The study resulted in several conclusions, most notably there are shortcomings and obvious with regard to the social dimension of sustainable development in Upper Egypt as a result of insufficient attention to the governorates level, and high poverty index in Upper Egypt, especially in the provinces of Assiut and Qena, and is the province of Minya best Upper Egypt where poverty than other less than from the rest of the provinces, it is also the largest provinces in terms of population, high levels of poverty, illiteracy and low standard of living and income in rural Upper Egypt compared to urban ratio, also have the highest mortality rate of the children under five years of age in the province of Assiut, as well as the high rate of use of family planning methods in Beni Suef among married women in the age group (15-49 years) compared to the rest of the governorates of Upper Egypt, and an unemployment rate in Upper Egypt, 24% of the total number of unemployed people in Egypt, and the proportion of the population 29% of the total population.

key words:

Development, sustainable development, social dimension, Upper Egypt.

مقدمة

يشير بعض الكتاب أن التنمية سلاح ذو حدين فلها جوانبها الإيجابية ولها بعض الجوانب السلبية، أما عن الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم الكبير والتحسين في مستويات المعيشة بوجه عام، أما عن الجوانب السلبية للتنمية فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات و زيادة درجة النهم للماديات، فالتقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات نتج عنه عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات، وأدى ذلك إلى الضغط على الموارد البيئية صاحبها حدوث تلوث هائل فحدث ما يشبه تدمير البيئة، ومن هذا المنطلق ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية تحاول تحقيق رفاهية الإنسان و تقدمه و في نفس الوقت تحفظ بيئته، و من هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة^(١).

ولقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلى التنمية الشاملة (Comprehensive Development) ، ثم إلى التنمية البشرية، ومنها إلى التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيراً التنمية المستدامة، والمتبع بدقة لمسيرة التطور في الفكر التنموي، يعلم أنه لم يحظَ مفهوم باهتمام محلي وعالمي قدر ما حظي مفهوم التنمية المستدامة^(٢).

من ناحية أخرى أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجديد

(١) نواره عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، (٢٠١٢)، ص ٢.

(٢) علي زيد الزعبي، ؛ و فواز عويد العنزي؛ وعامر علي الصالح، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٣٣)، (٢٠٠٩)، ص ٢٣١.



كل الموارد المتاحة ضمن سياسات واستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الاقتصادية الشاملة^(٣).

وعند الحديث عن التنمية بشكل عام و التنمية المستدامة بشكل أكثر خصوصية، لا بد من التركيز أو الوضع في الحسبان بعض المتغيرات الرئيسية التي يمكن أن تكون عناصر ذات أثر على التنمية بشكل تبادلي، كالسكان والبيئة ، وتبرز أهمية هذين العنصرين في التنمية المستدامة باعتبار أنهما فاعلان في عملية الإستدامة وجوداً أو عدماً علي أساس أن السكان هم الفاعل في عملية التنمية ، وأن البيئة وكل ما تحويه من موارد وثروات هما المفعول فيه^(١).

هدف البحث

دراسة وتحليل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر والمؤشرات المختلفة لهذا البعد والتوصل الي مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال هذه الدراسة.

منهج البحث

اعتمد البحث علي الأسلوب الاستقرائي التحليلي بالاعتماد علي البيانات والدوريات والمراجع العلمية وتم الاعتماد علي البيانات الموجودة لدي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للحصول علي البيانات الاستقرائية اللازمة لتحقيق هدف البحث.

(٣) هويدي عبد الجليل ، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد (٩)، (٢٠١٤)، ص ٢١٢.
(١) محمد عبد الحميد محمد، تحقيق التنمية المستدامة في ظل الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للوقف الاسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، (٢٠١٠)، ص ٢٥.



أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتم صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزارة النرويج وهو تقرير شرع في إعداده عام ١٩٨٣، وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً إذ أنه ولأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واندماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية اتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطاً ومقترناً بالحفاظ على البيئة الطبيعية، ومرهوناً بتحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤكد تقرير "بروتلاند" على الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، بحيث لا يمكن تطبيق استراتيجية تنمية مستدامة بدون دمج هذه المكونات^(٢).

ويؤثر مفهوم التنمية المستدامة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللتعرف على مفهوم التنمية المستدامة يجب التعرف أولاً على ثلاثة أبعاد رئيسية مرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة هي^(٣):

- النمو: الذي يعني إيجاد فرص العمل الجديدة وزيادة الإنتاج.

- التنمية: تعني الارتقاء بالبيئة الأساسية وتنمية الموارد البشرية والربط بين القطاعات المحلية.

(٢) هويدي عبد الجليل ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٣) عقبة جلول، عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة محمد خضيرة - بسكرة، (٢٠١٢)، ص ٥٢.



الاستدامة: تتضمن فكر التوازن ، والحفاظ على الموارد والاستفادة منها وتنميتها وزيادة القدرة المحلية على التخطيط و الإدارة والمشاركة والدعم المحلي.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في إطار مفاهيم التنمية التي عرفها الفكر التنموي في مراحل زمنية سابقة ومتباعدة، حيث يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحادث في مفهوم التنمية ، وهو مفهوم شهد جدلاً واسعاً سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العملي^(١).

ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين عدة مفاهيم للتنمية المستدامة ويمكن توضيح بعض هذه المفاهيم علي النحو التالي:

١- التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بالمستقبل وقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتهم^(٢).

٢- التنمية المستدامة مفهوم يحتفظ بشق فلسفي حيث يكتفي بإعلان النيات الحسنة في المحافل الدولية، أما حقيقة العلاقات بين مختلف المجالات وكذلك بين مختلف الفاعلين ستبقى يسودها الكثير من الغموض والتردد، ويتضح أن مفهوم التنمية المستدامة يسوده الكثير من اللبس ويتطلب الربط بين مختلف المجالات والتعامل مع بعض الأفكار الغير عادية^(٣).

(١) سارة بن إبراهيم، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٤)، ص ٢١.

(٢) ريدة ديب، وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، (٢٠٠٩)، ص ٤٨٩.

(٣) صالح عمر فلاح، التنمية المستدامة بين تراكم راس المال الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، العدد (٣)، (٢٠٠٤)، ص ٧.



٣- التنمية المستدامة تعني أن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها وهو ما يعني أن نضمن الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسبها^(١).

٤- التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات ورغبات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة^(٢).

٥- التنمية المستدامة تنمية قابلة للاستمرار وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع، كما أن التركيز ليس فقط على الكم بل تركيزاً أيضاً على النوع مثل حسن توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان، كما تهدف أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية^(٣).

كذلك بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة عالمياً والاتفاق على أنه يركز على الإنسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده والبيئة

(١) تكواشت عماد ، واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لحضر باتنة، الجزائر، (٢٠١١)، ص ٢١١.

(2) Lansu, "Angelique and Sloep, Jo Boon and Mieras, Rietje van Dam,, Learning in Networkfor sustainable development, Proceedings of the 7th International conference on Net worked Learning Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, (2010).

(٣) حميدة محمد سعداوي الموارد الاقتصادية، كلية الآداب، جامعة بني سويف، دار النهضة العربية، (٢٠١٥)، ص ١٠٩.



بمكوناتها المتعددة، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول هذا المفهوم ويرجع ذلك للعوامل الآتية^(١):

١- اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

٢- تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد، بل وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات.

٣- تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات وكيفية تحديد أهداف التنمية المستدامة.

كذلك أوضح البعض أن الأنظمة المستدامة ثلاثة أنواع يمكن توضيحها كما يلي^(٥):

١- اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والمديونية ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

٢- بيئيا: النظام المستدام بيئيا، يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد الطبيعية، ويتضمن ذلك حماية البيئة، بما فيها كافة الأنظمة البيئية الطبيعية.

(٤) ماهر أبو المعاطي علي، ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، (٢٠١٢)، ص ١٨٥.

(٥) تكواشت عماد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٢-٢١٣.



٣- اجتماعيا: يكون النظام مستدام اجتماعيا في حال تمكن من تحقيق العدالة في التوزيع ، وأصول الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وإقرار المساواة في المجتمع.

يتضح مما سبق أن الاختلاف بين الأنظمة المستدامة يدل على أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب المنهجية وخلفية التحليل، والاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية البيئة، بينما يشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن معظم التعريفات اتفقت على أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

ويمكن للباحث تعريف التنمية المستدامة بأنها الاستعمال المثالي للثروات لجميع مصادر البيئة، والحياة الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

وفي ضوء ما سبق من يمكن استخلاص ثلاث خصائص رئيسية من التعريفات والتفسيرات المختلفة لعملية التنمية المستدامة وهي كالآتي^(١):

(أ) التنمية المستدامة عملية عابرة للأجيال: أي أنها عملية تنتقل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة يجب أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ومن ثم فإن الزمن الكافي لتحقيق التنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

(1) Grosskurth, J., and Rotmans, J., The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making, Environment, Development and Sustainability, Vol.7, No.1, .. (2005), p.140.

ب) التنمية المستدامة هي تنمية تحدث في مستويات عدة جغرافياً تتفاوت بين مستوى دولي ومستوى محلي ومستوى إقليمي، وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة علي المستوى الإقليمي ليس بالضرورة ان يتحقق علي المستوى الدولي، ويمكن إرجاع هذا التناقض الجغرافي إلي آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقته معينة إلي بلد أو مناطق أخرى.

ج) التنمية المستدامة عملية ذات مجالات متعددة حيث تشمل ثلاثة مجالات علي الأقل (اقتصادية، بيئية، اجتماعية) ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً إلا أن أهمية المفهوم تكمن في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

ثانياً: خصائص التنمية المستدامة

تُميز التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها علي النحو التالي^(١):

١- التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها بالإضافة إلي تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

٢- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة تلبي آماني وحاجات الحاضر والمستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية

(١) عصماتي خديجه؛ وعموم الغالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، (٢٠١٢)، ص ١١.



الحاجات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجات الأجيال المستقبلية.

٣- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرارات.

٤- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

٥- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

٦- للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

٧- للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

٨- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

ثالثاً: مبادئ التنمية المستدامة

يوجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة ومن أهم هذه المبادئ ما يلي^(١):

(١) عبد القادر عويّان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسليح، جامعة سعد دحلب البليدة، (٢٠٠٨)، ص ٢٦-٢٧.

١- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها دون تأخير.

٢- الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن إهدارها بإسراف لا مبرر له، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.

٣- الاستفادة من كل جنيه: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة، مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليدياً في البلدان الصناعية.

٤- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، وخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

٥- الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة (نباتاً وحيواناً) بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها، حتى لا تفضى مع مرور الزمن.

٦- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكناً: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ وغالباً من حيث التطبيق.

٧- الإشراك الكامل للمواطنين في التصدي للمشكلات البيئية، وبالتالي تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة.

٨- الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات وملوثات.



٩- الحفاظ علي البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية .

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة

١- البعد البيئي:

يعتبر البعد البيئي منشأ هذا المفهوم، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة غير النادرة كالماء والهواء، واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبيذيره^(١).

كذلك تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية باتباع أنماط إنتاج واستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في دراستهم للتنمية المستدامة على مفهوم (الحدود البيئية) التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا لا يمكن تجاوزها وأن الإفراط في استغلال هذه الموارد

(١) يحيي مسعودي، إشكالات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (٢٠٠٨)، ص ١١.



يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من اتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة، مثل استنزاف المياه الجوفية والسطحية؛ وقطع أشجار الغابات وغيرها^(٢).

وهناك مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة وأهم هذه المؤشرات الغلاف الجوي، الأراضي، المياه العذبة، التنوع الحيوي^(٣).

٢- البعد الاقتصادي:

يختص هذا البعد بتلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن (استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل)، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث تعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، وي طرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءاً رئيسياً في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع^(١).

كما يركز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وي طرح مسألة إختيار و تمويل تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية و المالية من

(٢) هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩-٢٢٠.

(٣) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٥.

(١) يحيى مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.



ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها و العمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي من ناحية أخرى، وتزداد أهمية البعد الإقتصادي لاسيما وأن التقديرات تشير إلى تراجع الاحتياطي العالمي من الطاقة، وأن المدى الزمني لاستغلال هذه الطاقة في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول الصناعية^(٢).

وهناك مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وأهم هذه المؤشرات البنية الاقتصادية (وهي تعبر عن الأداء الاقتصادي والتجارة والحالة المادية)، أنماط الإنتاج والاستهلاك^(٣).

٢- البعد الاجتماعي

تعني الاستدامة في بعدها الاجتماعي العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يكون النمو الديمجرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانيات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمجرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأرض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة^(١).

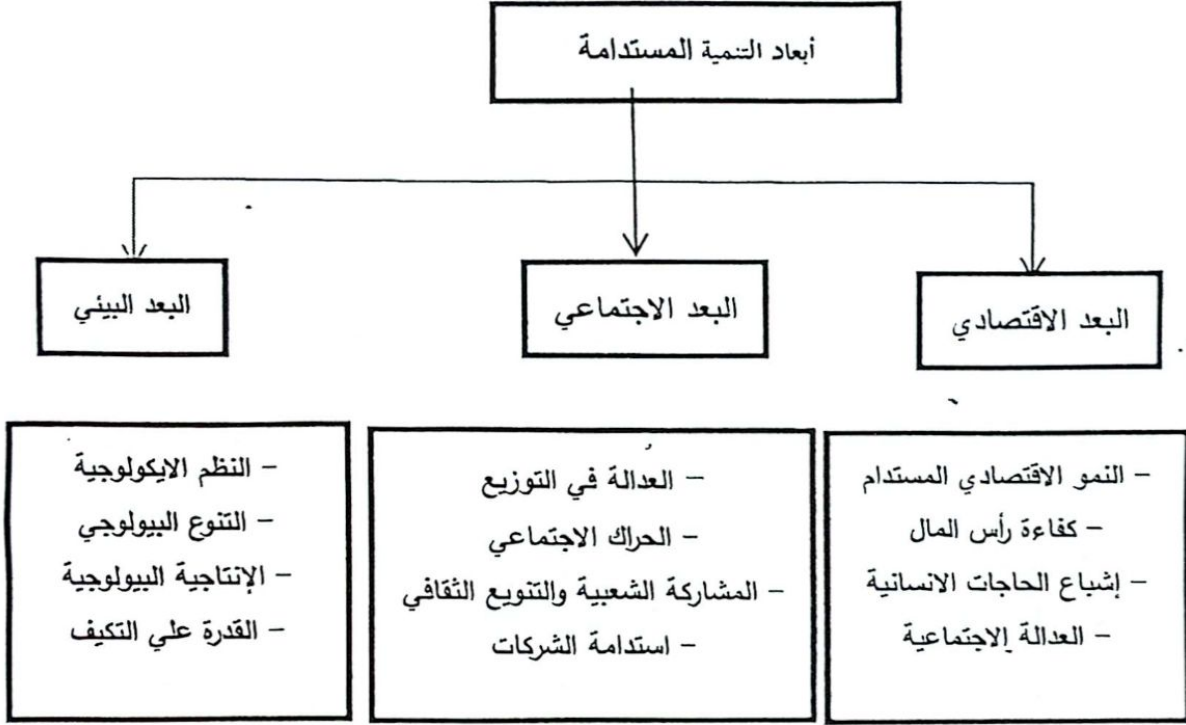
(٢) سارة بن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(٣) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٦.

(١) هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

ويمكن تلخيص الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة في الشكل التالي والذي يوضح عناصر كل بعد من هذه الأبعاد:

شكل (١) أبعاد التنمية المستدامة^(٢)



المصدر: (الطويل وسلطان، ٢٠١٢، ص٦)

وفي ضوء الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة يمكن توضيح الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في الجدول التالي:

(٢) اكرم لحمد الطويل؛ وولاء حازم سلطان، دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية- نينوي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (٣٥)، العدد (٩٣)، (٢٠١٢)، ص٦.

جدول (١)

الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة^(١)

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الداخل وللتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيئية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المثالي للأراضي والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الحشبي وتعميم الكهرباء	خفض الأثر البيئي للوقود الحشري على التنوع المحلي والإقليمي والعالم والتوسع في تنمية استعمال تقنيات والسيائل المتجددة الأخرى

(٢) ورد في: يحيى مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.



الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي أي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: (ورد في: مسعودي، ٢٠٠٨، ص ١٣)

خامساً: مؤشرات البعد الاجتماعي في صعيد مصر^(١)

أ- المساواة الاجتماعية

يمكن تعريف المساواة الاجتماعية بأنها المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة^(٢).

وهي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، كما أنها انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية^(٣).

وتعتبر المساواة الاجتماعية أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة

(١) إقتصر البحث على ثمانية محافظات فقط وهي (بني سويف- المنيا- الفيوم- سوهاج- أسيوط- قنا- أسوان- الأقصر).

(٢) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٢.

(٣) نواردة عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، و تتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وأهمها الصحة والتعليم والعدالة ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر والعمل وتوزيع الدخل والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال^(١).

ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين رئيسين وهما:

١ - الفقر

يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل، حيث أن الفقر والبطالة يحاصران محافظات جنوب الصعيد بمصر ورغم مشاهد الأبراج السكنية والمنازل الفخمة وأشكال التحضر التي تبدو للزائرين، فإن العشوائيات تحتل مساحات كبيرة وتؤكد قتامة أوضاع السكان المعيشية.

وبحسب آخر مؤشرات الفقر لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، فإن ٤٩% من سكان ريف الوجه القبلي يعانون الفقر، وتقل النسبة إلى أقل من الثلث لتبلغ ٢٧% بين سكان الحضر في الصعيد^(٢).

وتصل نسبة الفقراء إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وقنا بحسب المؤشر نفسه، حيث بلغت ٦٠% في الأولى و٥٨% في الثانية، بينما تأتي سوهاج الثالثة في ترتيب الفقر بنسبة ٥٥%، تليها الأقصر بنسبة ٤٨%.

(١) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل www.sis.gov.eg.



وتعد هذه النسب كبيرة إذا ما قورنت بمعدل الفقر على مستوى الجمهورية لنفس العام والذي يبلغ ٢٦%، وتأتي محافظة أسوان السابعة في ترتيب الفقر بنسبة ٣٩% والمنيا في المرتبة العاشرة بنسبة ٣٠%، يليها الوادي الجديد بنسبة ٢٥%.

كما كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع نسبة الفقراء في مصر إلى ٢٦.٣% من إجمالي عدد السكان خلال عام (٢٠١٢-٢٠١٣)، مقارنة بـ ٢١.٦% خلال (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، بينما انخفضت نسبة من هم في فقر مدقع إلى ٤.٤% خلال (٢٠١٢-٢٠١٣)، مقارنة بـ ٦.١% من إجمالي السكان خلال (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

وأشار الجهاز، بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر، إلى ارتفاع نسبة الفقراء في ريف الوجه القبلي من ٤٣.٧% خلال (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، إلى ٤٩.٤% عام (٢٠١٢-٢٠١٣)، كما ارتفعت النسبة في حضر الوجه القبلي من ٢١.٣% إلى ٢٦.٧% من إجمالي السكان في تلك المناطق، ولفت جهاز التعبئة والإحصاء إلى تراجع نسبة الفقراء في صعيد مصر بين عامي (٢٠١٠-٢٠١١)، (٢٠١٢-٢٠١٣)، حيث انخفضت النسبة في محافظة أسوان من ٥٤% إلى ٣٩%، ومحافظة أسيوط من ٦٩% إلى ٦٠%، والفيوم من ٤١% إلى ٣٦%.

٢ - البطالة

بلغ معدل البطالة في مصر طبقاً لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٣) حيث كانت نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٠ (٩%) ثم ارتفعت هذه النسبة خلال العام التالي حيث بلغت (١٢%) واستمرت النسبة في الارتفاع خلال عام ٢٠١٢ حتي وصلت إلى (١٢.٧%)، وارتفعت خلال عام ٢٠١٣ إلى (١٣.٧%)^(١).

(١) لمزيد من التفاصيل www.camps.gov.eg.

إضافة إلي ما سبق بلغ إجمالي عدد العاطلين في مصر خلال عام ٢٠١٣ طبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (٣٦٤٨١٠٠) منهم (٢٠٨٤١٠٠) ذكور و (١٥٦٤٧٠٠) إناث ويمكن توضيح عدد العاطلين في كل محافظة من محافظات الصعيد وكذلك نسبة البطالة داخل المحافظة خلال عام ٢٠١٣ من خلال الجدول التالي:

جدول (٢) تقدير العاطلين في محافظات الصعيد عام ٢٠١٣^(٢)

المحافظة	ذكور Male	إناث Female	الاجمالي	
			Total	%
بني سويف	٤٦٤٠٠	٣٥٧٠٠	٨٢١٠٠	٢.٣
الفيوم	٤٦٦٠٠	٤٤٤٠٠	٩١٠٠٠	٢.٥
المنيا	٨٧٣٠٠	١٠١٢٠٠	١٨٨٥٠٠	٥.٢
أسيوط	٨٤١٠٠	٧٤٢٠٠	١٥٨٣٠٠	٤.٣
سوهاج	٩٤١٠٠	٦١٧٠٠	١٥٥٨٠٠	٤.٣
قنا	٥٣٩٠٠	٢٩٩٠٠	٨٣٨٠٠	٢.٣
أسوان	٣٣٣٠٠	٣٨٦٠٠	٧٠٩٠٠	١.٩
الأقصر	٢٨١٠٠	١٧٩٠٠	٤٦٠٠٠	١.٣
الاجمالي	٤٧٢٨٠٠	٤٠٣٦٠٠	٨٧٦٤٠٠	٢٤.١

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات).

يتضح للباحث من الجدول السابق أن أعلى نسبة بطالة توجد في محافظة المنيا وقد بلغت (٥.٢%) تليها كلا من أسيوط وسوهاج بنسب النسبة (٤.٣)% وتوجد أقل نسبة في محافظة الأقصر (١.٩%) وقد يكون هذا الاختلاف في النسب نتيجة لاختلاف عدد السكان في كل محافظة.



ويري الباحث أن محافظات الوجه القبلي تعاني من تدني مستوى المعيشة والدخل وخاصة في الريف وهناك عدة عوامل ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر بالصعيد أبرزها أن الحكومات المتعاقبة كانت تنظر إليه على أنه منفي ومنطقة مغضوب عليها، لذلك توجه الموارد للعاصمة والمدن الرئيسية، كما أن غياب العدالة الاجتماعية وعدم التوزيع العادل للثروة فاقم من مشكلة الصعيد وتوقع ازدياد الوضع سوءا في الفترة المقبلة خاصة مع تراجع نشاط السياحة في الأقصر وأسوان.

ب - الصحة العامة

يمكن تعريف الصحة العامة بأنها الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة، وهناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان والفقر وغلاء المعيشة، والتزايد السكاني أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية و البيئية بشكل يوازي تطور السوق الاقتصادية^(١).

ويمكن قياس الصحة العامة من خلال المؤشرات الآتية:

١ - الوفاة:

وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات حيث بلغ عدد الوفيات في مصر تحت سن ٥ سنوات خلال ٢٠١٣ طبقا لتقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بلغ إجمالي (٥٠١٣٢) وبلغ عدد الذكور (٢٧٠٢٠) منهم (١٥٤١٩) في الحضر و (١٥١٠٦) في الريف، وبلغ عدد الإناث

(١) نورة عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢٣١١٢) منهم (١٢٥٣٤) في الحضر و (١٠٥٨٧) في الريف وكان نصيب محافظات الصعيد مصر من عدد الوفيات علي النحو التالي^(١):

جدول (٣)

عدد وفيات الاطفال تحت سن خمس سنوات في الصعيد

المحافظة	حضر		ريف		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بني سويف	٥٣٨	٤١٦	٦٨٧	٦٣٢	١٢٢٥	١٠٤٨
الفيوم	٢٣٢	٢٢٥	٧٣٢	٧٦٧	٩٦٤	٩٩٢
المنيا	٤٧٤	٤٠٨	١٢٧٧	١٣٢٥	١٧٥١	١٧٣٣
أسيوط	١٤٦٧	١٠٩١	٧٠٨	٩١١	٢١٨٤	٢٠٠٢
سوهاج	٤٤٥	٤٥٤	٩٦٢	١٠٧٤	١٤٠٧	١٥٢٨
قنا	٣٤١	٣٠١	٥٩٩	٦٢٥	٩٤٠	٩٢٦
إسوان	٢١٣	١٧٥	١٨٦	١٥٣	٣٩٩	٣٢٨
الأقصر	٢٠٧	١٧٩	١٣١	١١٢	٣٣٨	٢٩١
الإجمالي	٣٩١٧	٣٢٤٩	٥٢٨٢	٥٥٩٩	٩١٩٩	٨٨٤٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الإحصاءات الحيوية)^(٢)

يتضح للباحث من الجدول السابق أن إجمال عدد وفيات الاطفال في الصعيد بلغ (١٨٠٨٧) منهم (٩١٩٩) من الذكور، (٨٨٤٨) من الاناث، وأن اعلي نسبة لوفيات الأطفال تحت خمس سنوات توجد في محافظة أسيوط حيث

(١) www.camps.gov.eg

(٢) لمزيد من التفاصيل www.sis.gov.eg

بلغت نسبة الوفيات من الذكور (٣١%) ومن الإناث (٢٩.٨%) بإجمالي (٦٠.٨%)، بينما توجد أقل نسبة وفيات في محافظة أسوان حيث بلغت نسبة الوفيات من الذكور (١٨.٣%) ومن الإناث (١٥.٦%) بإجمالي (٣٣.٩%).

٢ - الرعاية الصحية:

وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل^(١).

حيث بلغ عدد الوحدات الصحية في مصر خلال عام ٢٠١٣ حسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (وزارة الصحة والسكان) (٦٥٧) قطاع حكومي، و(١٤٢٢) قطاع خاص بإجمالي (٢٠٧٩) وحدة، وكان نصيب محافظات الصعيد علي النحو التالي^(٢):

جدول (٤) أعداد الوحدات الصحية بمحافظات الصعيد

المحافظة	القطاع		الإجمالي
	عام	خاص	
بني سويف	١٣	١٥	٢٨
الفيوم	١٢	١١	٢٣
المنيا	٣٥	١٤	٤٩
أسيوط	٢٧	٤٦	٧٣
سوهاج	٢٣	٣٤	٥٧
قنا	١٦	١٠	٢٦
أسوان	١٦	١٤	٣٠
الأقصر	١٠	٣	١٠

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

(١) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٣.

(٢) www.camps.gov.eg

يتضح للباحث من الجدول السابق أن محافظة أسيوط تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الوحدات الصحية الموجودة داخل المحافظة والتي بلغ عددها (٧٣) وحدة، بينما يوجد أقل عدد من الوحدات الصحية في محافظة الأقصر ويوجد بها (١٠) وحدات.

من ناحية أخرى بلغت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظات صعيد مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٢ - ٢٠٠٨ كما يلي^(١):

جدول (٥) نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الصعيد^(٢)

السنة المحافظة	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨
بني سويف	٢٩.٢	٣٠.٤	٥٣	٥٦	٥٦.٩
الفيوم	٣٣.٣	٣٤	٥٠.٩	٥٥.٩	٥٥.٧
المنيا	٢١.٩	٢٤.٣	٤٦.٧	٥١.٤	٥٤.١
أسيوط	٢٨.٢	٢٢.١	٣٢.٣	٣٧.٩	٤٧.٤
سوهاج	١٩.٨	٢١.٧	٢٧.٥	٣٢.٧	٣٦.٣
قنا	٢٤.٧	٣٦.٣	٣٤.٦	٤٧.٢	٤٨
اسوان	٣١.٦	٣٦	٤٤.٩	٤٩	٥٣.٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح للباحث من الجدول السابق ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظة بني سويف حيث بلغت (٥٦.٦%) خلال عام ٢٠٠٨ بينما تعتبر محافظة سوهاج صاحبة النسبة الأقل بين محافظات الصعيد من حيث الاستخدام وبلغت نسبته (٣٦.٣%) خلال عام (٢٠٠٨)^(٣).

(١) تشير نسبة الاستخدام الحالي إلى نسبة السيدات المتزوجات في الفئة العمرية

(١٥-٤٩) سنة والمستخدمات حالياً لوسائل تنظيم الأسرة.

(٢) www.camps.gov.eg

(٣) لم يتمكن الباحث من التوصل إلى بيانات أحدث من ذلك.



ج - التعليم

يعتبر التعليم مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها المرء لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي^(١).

ويمكن قياس التعليم من خلال مستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون للصف الخامس الابتدائي؛ وقد بلغ عدد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي طبقاً للمحافظات خلال عام (٢٠١٢-٢٠١٣) علي مستوي الجمهورية (٤٦٦٣٣) مدرسة و (٤٤٩٢١٩) فصل و(١٨٢٦١٩١١) تلميذ وكان نصيب محافظات الصعيد مصر من المدارس (١٤٨٧٧) والفصول (١٣٤٠٠٤) والتلاميذ (٥٤٠٠٠٨٥) موزعة علي كالاتي^(٢):

جدول (٦) أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في الصعيد خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٣

المحافظة	المدارس	الفصول	التلاميذ
بني سويف	٢١٧٦	١٥٣٧٠	٦٠٧٤٢٤
الفيوم	١٧٦٦	١٥٤٦٣	٦٢٣٨٥٠٤
المنيا	٢٦١١	٢١١٨٦	١١٥٠١٣٤
أسيوط	٢٢٧٦	٢١١٩٦	٨٩٠٦٣٥
سوهاج	٢٣٣٥	٢٣١٨٢	٩٤٨٨٢٢
قنا	١٧٥٦	١٦٤٤٢	٦٤٤٩٤٨
أسوان	١٠٠٨	٨٩٣٦	٣٠٢٥٣١
الأقصر	٩٤٩	٦٢٥٦	٢٣١٧٤١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(١) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٢) www.camps.gov.eg

وبالتالي تكون النسبة المئوية في المحافظات من المدارس والفصول والتلاميذ كما يلي: بني سويف (%٤.٧ ، %٣.٤ ، %٣.٣) ، والفيوم (%٣.٨ ، %٣.٤ ، %٣.٤) ، المنيا (%٥.٦ ، %٥.١ ، %٥.٣) ، أسيوط (%٤.٩ ، %٤.٧ ، %٤.٩) ، سوهاج (%٥ ، %٥.٢ ، %٥.٢) ، قنا (%٣.٨ ، %٣.٧ ، %٣.٥) ، أسوان (%٢.٢ ، %٢ ، %١.٧) ، الأقصر (%٢ ، %١.٤ ، %١.٣) ، علي التوالي ^(١).

وبالتالي يتضح للباحث من الجدول السابق أن محافظة المنيا تحتل النسبة الأكبر من حيث عدد المدارس والفصول والتلاميذ، بينما توجد أقل نسبة في محافظة الأقصر.

د - السكن

من أهم احتياجات التنمية المستدامة توفير المسكن المناسب للمواطن وتأثر شروط الحياة في المدن الكبيرة دائما بكل من الوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر و البطالة وكذلك حالة وتنوعية التخطيط العمراني والحضري، ويأتي الاهتمام هنا بأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى والمسكن ^(٢).

ويتمثل بضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني والحضري للمدن ، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها، ويقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية ^(٣).

(١) هذه التقديرات لا تشمل (مدارس الفصل الواحد- التربية الخاصة- التعليم الأزهري والتجريبي).

(٢) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٣) حاجة الباحث صعوبات في تحديد حصة كل فرد من الامتار المربعة المبنية لذا لم يتم الإشارة إليها في هذا البحث.



هـ - الأمن

تعتمد العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي جميعاً على وجود نظام متطور وعادل في الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، وعدم التعدي على حقوق الناس^(٤).

ويتعلق الأمن بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصاً بعد انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني، ومؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع^(٥).

وقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ (١٧٣١٥٤٨٥)^(١) جريمة خلال أربع سنوات^(٢).

و: السكان

هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشاكل البيئية، وهو ما يقلل من فرص التنمية المستدامة وهنا يستخدم مؤشر النسبة المئوية للنمو السكاني^(٣).

(٤) تكواشت عماد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٥) نواره عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(١) لم يتمكن الباحث من التوصل إلي نصيب كل محافظة من الجرائم المرتكبة خلال الفترة المشار إليها.

(٢) www.camps.gov.eg

(٣) تكواشت عماد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.



وذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، لأن حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية، وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديهما ومشاكل اجتماعية متعددة^(٤).

وقد بلغ إجمالي عدد السكان في جمهورية مصر العربية خلال الربع الأخير من ٢٠١٤ حوالي (٨٦٨١٤٠٠٠) وكان إجمالي عدد الذكور (٣٧٠٩٥٠٠٠) بينما بلغ عدد الإناث (٤٩٧١٩٠٠٠)، وكان نصيب محافظات الصعيد مصر من السكان علي النحو التالي^(٥):

جدول (٧) إجمالي عدد سكان الصعيد خلال ٢٠١٤/٧/١

المحافظة	ذكور	إناث	الإجمالي	
			العدد	%
بني سويف	١٤٣١٠٠٠	١٣٨١٠٠٠	٢٨١٢٠٠٠	٣.٢
القيوم	١٦٠٩٠٠٠	١٥٠٩٠٠٠	٣١١٨٠٠٠	٣.٦
المنيا	٢٥٨٨٠٠٠	٢٤٨٩٠٠٠	٥٠٧٧٠٠٠	٥.٨
أسيوط	٢١٣٣٠٠٠	٢٠٤٨٠٠٠	٤١٨١٠٠٠	٤.٨
سوهاج	٢٢٧٩٠٠٠	٢٢٣٩٠٠٠	٤٥٣٦٠٠٠	٥.٢
قنا	١٥٠٨٠٠٠	١٤٩٤٠٠٠	٣٠٠٢٠٠٠	٣.٥
أسوان	٧١١٠٠٠	٧٠١٠٠٠	١٤١٢٠٠٠	١.٦
الأقصر	٥٧٧٠٠٠	٥٥٦٠٠٠	١١٣٣٠٠٠	١.٣
الإجمالي	١٢٨٣٦٠٠٠	١٢٤٣٥٠٠٠	٢٥٢٧١٠٠٠	٢٩

(٤) نواره عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(٥) www.camps.gov.eg.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أما خلال عام ٢٠١٥ فقد ارتفع عدد السكان إلي (٨٧٩٦٣٢٧٦) حيث بلغ عدد الذكور (٤٣٠٨٣٠٤٣) وبلغ عدد الإناث (٤٤٨٨٠٢٣٣) وكان نصيب محافظات الصعيد مصر من السكان علي النحو التالي^(١):

جدول (٨) إجمالي عدد سكان الصعيد خلال ٢٠١٥/١/١

المحافظة	ذكور	إناث	الإجمالي	
			العدد	%
بني سويف	١٤٥٤٠٠٥	١٤٠٢٨٠٧	٢٨٥٦٨١٢	٣.٢
الفيوم	١٦٣٥١٧٩	١٥٣٤٩٧١	٣١٧٠١٥٠	٣.٦
المنيا	٢٦٢٨٧٩٣	٢٥٢٧٩٠٩	٥١٥٦٧٠٢	٥.٨
أسيوط	٢١٥٦٦٤٥	٢٠٧٩٥٩٠	٤٢٤٥٢١٥	٤.٨
سوهاج	٢٣٣١٧٣٨	٢٢٧٢١٢٣	٤٦٠٣٨٦١	٥.٢
قنا	١٥٣٠٣٣٧	١٥١٥١٦٧	٣٠٤٥٥٠٤	٣.٥
أسوان	٧٢١٠٢٦	٧١٠٤٦٢	١٤٣١٤٨٨	١.٦
الأقصر	٥٨٤٠٢٨	٥٦٣٠٣٠	١١٤٧٠٥٨	١.٣
الإجمالي	١٣٠٤١٧٥١	١٢٦٠٦٠٥٩	٢٥٦٤٧٨١٠	٢٩

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

يتضح للباحث من خلال الجدولين السابقين أن نسبة سكان الصعيد (٢٩%) من إجمالي سكان مصر، وأن نسبة الزيادة السكانية في محافظات الصعيد خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ إلي ٢٠١٥ /١/١ لم تتغير كثيراً وتعتبر محافظة المنيا صاحبة النسبة الأكبر بين محافظات الصعيد من حيث النمو السكاني وقد بلغت (٥.٨%) من إجمالي عدد السكان بينما توجد أقل

نسبة في محافظتي أسوان والأقصر وقد بلغت (١.٦%)، (١.٣%) علي الترتيب^(٢).

النتائج

- ١- هناك قصور واضح فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر وذلك نتيجة لعدم الاهتمام الكافي بمحافظات الصعيد.
- ٢- ارتفاع مؤشر الفقر في صعيد مصر وخاصة في محافظتي أسيوط وقنا.
- ٣- تعد محافظة المنيا أفضل محافظات الصعيد حيث تقل فيها نسبة الفقر عن غيرها من باقي المحافظات، كما أنها أكبر المحافظات من حيث عدد السكان.
- ٤- ارتفاع نسبة الفقر والأمية وتدني مستوى المعيشة والدخل في ريف صعيد مصر مقارنة بالحضر.
- ٦- توجد أعلى نسبة وفيات للأطفال تحت سن خمس سنوات في محافظة أسيوط.
- ٧- ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظة بني سويف بين السيدات المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة مقارنة بباقي محافظات الصعيد.
- ٨- تبلغ نسبة عاطلين عن العمل في صعيد مصر ٢٤% من إجمالي عدد العاطلين في مصر، ونسبة السكان ٢٩% من إجمالي عدد السكان.

(٢) لمزيد من التفاصيل www.sis.gov.eg.



التوصيات

- ١- ضرورة توجية مزيد من الدعم والاهتمام بمحافظات الصعيد مصر وخاصة المناطق الريفية.
- ٢- الدعم المستمر من جانب الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالشكل الأمثل في الصعيد.
- ٣- الاهتمام بالنمو السكاني في الصعيد، والعمل على الاستفادة منه من خلال وضع خطط له للتدريب والتأهيل، وترتيب الموارد اللازمة له، وتوجية مزيد من الاهتمام للتعليم.
- ٤- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول كافة أبعاد التنمية المستدامة داخل الصعيد.
- ٥- ضرورة وجود إطار فكري عام لتحقيق تنمية مستدامة شاملة في الصعيد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- الكتب

- ١- حميدة محمد سعداوي، الموارد الاقتصادية، كلية الآداب، جامعة بني سويف، دار النهضة العربية، (٢٠١٥).
- ٢- ماهر أبو المعاطي علي، ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، (٢٠١٢)، ص ١٨٥.

٢- الرسائل

- ١- سارة بن إبراهيم، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٤).
- ٢- عقبة جلول، عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة محمد خضير - بسكرة.
- ٣- عبد القادر عوي نان، تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، (٢٠٠٨).
- ٣- تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لحضر باتنة، الجزائر، (٢٠١١).



٤ - محمد عبد الحميد محمد، تحقيق التنمية المستدامة في ظل الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للوقف الاسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، (٢٠١٠).

٥ - يحيى مسعودي، إشكالات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (٢٠٠٨).

المجلات العلمية

١- علي زيد الزعبي؛ فواز عويد العنزي؛ وعامر علي الصالح، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٣٣)، ص ص (٢٢٩-٢٦٩)، (٢٠٠٩).

٢- أكرم أحمد الطويل؛ وولاء حازم سلطان، دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية- نينوي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (٣٥)، العدد (٩٣)، ص ص (١٩-١)، (٢٠١٢).

٣- ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، ص ص (٤٨٧-٥٢٠)، (٢٠٠٩).

٤- هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد (٩)، ص ص (٢١١-٢٢٥)، (٢٠١٤).

٥- صالح عمر فلاح، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، العدد (٣)، ص ص (٢٠-٢٠٤)، (٢٠٠٤).



ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Grosskurth, J., and Rotmans, J., The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making, Environment, Development, and Sustainability, Vol.7, No.1, PP. 135-151, (2005).
2. Lansu , "Angelique and Sloop, Jo Boon and Mieras, Rietje van Dam , Learning in Networkfor sustainable development, Proceedings of the 7th International conference on Net worked Learning Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, (2010).

ثالثاً: مواقع الانترنت

- 1- www.sis.gov.eg
- 2- WWW.CAMPS.gov.eg

رابعاً: آخري

- ١- عسماني خديجة: وعموم من الغالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، (٢٠١٢).
- ٢- نواره عمارة ، النمو السكاني و التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، (٢٠١٢).

